



حقوق الإنسان في صميم الاستجابة

حقوق الإنسان والبيئة وجائحة "كوفيد-19"

الرسائل الرئيسية

تكشف جائحة "كوفيد-19" النقاب عن حقيقة واضحة إزاء المخاطر الكارثية في عالم متزايد العولمة: تتطلب الاستجابة الفاعلة اتخاذ إجراءات وقائية فورية وطموحة وقائمة على الأدلة على الصعيد الدولي. وبغية تجنب التهديدات العالمية المستقبلية، والجوائح من بينها، ينبغي علينا حماية الحقوق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة نعتمد عليها جميعاً في صحتنا ورفاهنا. وثمة حاجة أيضاً إلى نهج قائم على حقوق الإنسان للاستجابة لجائحة "كوفيد-19" والتصدي لآثارها غير المتكافئة على الفقراء والضعفاء والمهمشين ومسبباتها الأساسية، بما في ذلك التدهور البيئي. وتسلط الرسائل الرئيسية التالية حول حقوق الإنسان والبيئة وجائحة "كوفيد-19" الضوء على الالتزامات والمسؤوليات الأساسية في مجال حقوق الإنسان والملقاة على عاتق البلدان وغيرها، بما في ذلك الشركات، للتصدي لجائحة "كوفيد-19" والاستجابة لها.

01

إعمال الحق في بيئة صحية

يؤدي التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي إلى تهيئة الظروف الملائمة لزيادة أنواع الأمراض الحيوانية المصدر التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان والتي يمكن أن تؤدي إلى انتشار الأوبئة الفيروسية. وهي تساهم أيضاً في الحالات المرضية الموجودة مسبقاً، مثل الربو، وتجعل الأشخاص أكثر عرضة للإصابة بالعدوى الفيروسية. ويُقر أكثر من 150 بلداً بالحق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية بشكلٍ أو بآخر. وتشمل العناصر الموضوعية لهذا الحق وجود مناخ آمن، ومياه ومرافق صحية، وهواء نظيف، وأغذية صحية مُنتجة بشكلٍ مستدام، وبيئات خالية من السموم، ونظم إيكولوجية صحية، وتنوع بيولوجي. وتُعدّ هذه العناصر بمثابة متطلبات أساسية لصحة الإنسان وقدرته على الصمود في مواجهة المرض للحد من مخاطر الأمراض الحيوانية المصدر وزيادة توسع نواقل الأمراض الموجودة.

وفقاً للجنة حقوق الإنسان، يُعدّ التدهور البيئي أحد "أكثر التهديدات إلحاحاً وخطورة أمام قدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بالحق في الحياة" ويعتمد حماية حق الإنسان في الحياة "على التدابير التي تتخذها الدول الأطراف لحماية البيئة". وينبغي أن تساهم الاستجابة لجائحة "كوفيد-19" في احترام الحق في التمتع ببيئة صحية وحمايته وإعماله.

02

إعادة النظر في تفاعلاتنا مع الطبيعة

إنّ جائحة "كوفيد-19" ينبغي لها أن تدفعنا جميعاً نحو إعادة النظر في تفاعلاتنا مع الطبيعة والحياة البرية. فهناك نحو 60 في المائة من جميع الأمراض المعدية و75 في المائة من جميع الأمراض المعدية الناشئة في البشر، بما في ذلك جائحة "كوفيد-19"، هي أمراضٌ حيوانية المصدر. وفي المتوسط، يظهر مرض معدٍ جديد في البشر كل أربعة أشهر. وتُعدّ سلامة النظام البيئي ركيزةً أساسيةً لصحة الإنسان ونموه. فالتغيرات البيئية التي يتسبب فيها الإنسان تُغيّر هيكل الحياة البرية وتحدّ من التنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى نشوء أوضاع جديدة تعطي الأفضلية لمضيفات و/أو نواقل و/أو مسببات أمراض محددة.

إنّ إدماج حق الإنسان في التمتع ببيئة صحية في الاتفاقات والعمليات البيئية الرئيسية، مثل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، يُعدّ أمراً بالغ الأهمية في إطار الاستجابة الشاملة لجائحة "كوفيد-19" والتي تنطوي على وضع تصور جديد للعلاقة بين البشر والطبيعة، بما يقلل من المخاطر ويمنع حدوث أضرارٍ في المستقبل ناجمة عن التدهور البيئي.

03

حماية الأشخاص الذين يعانون من الفقر أو يتعرضون للتمييز

إنّ الفقراء والمهمشين هم من بين الأكثر تضرراً من جائحة "كوفيد-19" والأضرار البيئية مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث الذي يهدد التمتع بجميع حقوق الإنسان على نحو كامل وفعال.

وتؤثر الأضرار البيئية بشكل غير متناسب على الأفراد والجماعات والشعوب التي تعيش بالفعل في أوضاع هشّة - بما في ذلك النساء والأطفال والفقراء والأقليات والمهاجرون والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتساهم الأزمات مثل جائحة "كوفيد-19" في زيادة حدة تلك الآثار، بما في ذلك من خلال التأثيرات السلبية على الحصول على الغذاء والأراضي والمياه والصرف الصحي والإسكان وسبل كسب العيش والعمل اللائق والرعاية الصحية والضروريات الأساسية الأخرى.

ولا يحد إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الإنسان في التمتع ببيئة صحية، من الآثار غير المتناسبة فحسب، بل إنه يعزز أيضاً من وجود مجتمعات قادرة على الصمود بشكل أكبر. وتبرز جائحة "كوفيد-19" أن المجتمع المحلي لا يمكن أن يكون سليم الصحة إلا بقدر ما يتمتع أعضاؤه الأكثر ضعفاً بوضع صحي سليم. وينبغي أن تنصدي الاستجابة لجائحة "كوفيد-19" لعدم المساواة والتركيز على حماية الأشخاص في المواقف الهشة بغية ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

04

تعزيز سيادة القوانين البيئية وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة

تتطلب جائحة "كوفيد-19" منا أن نعيد النظر في السياسات والممارسات التي ساهمت في وضعنا الحالي. وبدلاً من إلغاء القوانين والسياسات البيئية، أن الأوان لوضع التدابير اللازمة لحماية البيئة وإنفاذها من أجل خلق القدرة على الصمود والحد من مخاطر الجوائح في المستقبل، مع مراعاة أن المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل المترتبة على إلغاء القيود تحمل في طياتها تكاليف طويلة الأجل.

ينبغي للبلدان أن تعترف بالحق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة في أطرها الدستورية والتشريعية مع اتخاذ سبل انتصاف فعالة إزاء انتهاكات هذا الحق. وعلى الصعيد العملي، يمكن للبلدان، على سبيل المثال، تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من خلال الحد من السبل المحتملة للإصابة بالأمراض الحيوانية المصدر وتعزيز سيادة القانون مع ضمان سبل كسب العيش البديلة والمستدامة.

غالباً ما تُستخدَم رسوم السياحة في تمويل المتنزهات وجهود الحفظ. وتُعَرَض جائحة "كوفيد-19" للخطر تدفق الإيرادات والتمويل الموجهين للتصدي للصيد الجائر والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأشكال الأخرى للاستغلال المحظور للموارد الطبيعية، الأمر الذي يزيد الضغط على النظم الطبيعية. وتُعَدّ جهود الحفظ الفاعلة والشاملة جوهرية لحماية النظم الإيكولوجية الصحية والمجتمعات التي تعتمد عليها.

ينهض المدافعون عن حقوق الإنسان في البيئة بدور أساسي باعتبارهم حلفاء في الجهود المبذولة لحماية البيئة وحماية صحة الإنسان أيضاً في خضم جائحة "كوفيد-19". وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات لحماية البيئة والمدافعين عنها بما في ذلك، في كثير من الحالات، الشعوب الأصلية، التي يمكن لمنظورها العالمي ومعارفها التقليدية أن توفر رؤى جوهرية تتصل بالتنمية المستدامة والقائمة على الحقوق. وتقوّض القيود المفروضة على المجتمع المدني جهود المناصرة الهامة التي يضطلع بها المدافعون عن حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة، والتي يمكن بدورها أن تمهّد الطريق لاتخاذ إجراءات قصيرة النظر وخطيرة. وينبغي تمكين المدافعين وحمايتهم من التهديدات والأعمال الانتقامية والمضايقات، بما في ذلك ما يتعلق بمراسيم الطوارئ وتشريعاتها.

05

ضمان المشاركة الهادفة والمستنيرة

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والصكوك الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان على أن المشاركة والحصول على المعلومات هي من حقوق الإنسان. وجرى التشديد مراراً وتكراراً على أهمية المشاركة والحصول على المعلومات في ما يتعلق بالمسائل البيئية، بما في ذلك المبدأ 10 من إعلان ريو، واتفاق باريس، واتفاقية آرهوس، واتفاقية إسكاسو.

ينبغي للحكومات والشركات أن تتخذ الشفافية في تبادل المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بجهودها الرامية إلى التصدي للأزمات البيئية والصحية وضمان المشاركة المستنيرة لجميع الأشخاص في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. وينبغي للحكومات والمجتمع الدولي في خضم هذه الجائحة أن تبحث عن طرق وطرائق جديدة للعمل. وينبغي تحديث الإدارة البيئية، بما في ذلك من خلال الأدوات الشاملة والقائمة على الحقوق في مجال المشاركة الرقمية والحصول على المعلومات، الأمر الذي يضمن استمرار اتخاذ القرارات البيئية الأساسية بطريقة شاملة وفاعلة بغض النظر عن المتطلبات التي تفرضها جائحة "كوفيد-19".

لا تُعدّ المشاركة الهادفة والمستنيرة والفاعلة لجميع الناس مجرد حق من حقوقهم الإنسانية فحسب، بل إنها تساهم أيضاً في اتخاذ إجراءات بيئية أكثر فاعلية وإنصافاً وشمولية. وتساهم الاستفادة من الاهتمامات والاحتياجات والخبرات المتنوعة لجميع الناس، بما في ذلك النساء والفتيات والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، في طرح رؤى هامة للعمل البيئي الشامل والمستدام. وينبغي أن تكون جائحة "كوفيد-19" بمثابة حافز لبذل مزيد من الجهود في ما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالبيئة على جميع المستويات وذلك من خلال تحسين استخدام الفضاء الرقمي والعمليات الاستشارية الشاملة.

06

الحد من الآثار الضارة للنفائيات الطبية

ساهمت الاستجابة لجائحة "كوفيد-19" في زيادة استخدام الإمدادات الطبية، بما في ذلك مجموعات أدوات الاختبار ومعدات الوقاية، بالإضافة إلى مستلزمات التغليف/التوصيل مثل المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. وتكتسي الإدارة الفاعلة والشاملة للنفائيات، بما في ذلك النفائيات الطبية والمنزلية وغيرها من النفائيات الخطرة، أهمية بالغة للحد من الآثار الثانوية المحتملة على الصحة والبيئة والناجمة عن الاستجابة لجائحة "كوفيد-19".

ولطالما كانت المجتمعات الأكثر فقراً وضعفاً وتهميشاً والتي لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى إدارة النفائيات أو البنية التحتية للصرف الصحي الأكثر تضرراً بالآثار الثانوية التي تلحق بالصحة وسبل كسب العيش والحقوق. ويُعدّ منع الإضرار بالبيئة والتنفيذ الكامل والفاعل لحقوق الإنسان الأساسية مثل تلك المتعلقة بالصحة والبيئة الصحية والمياه والصرف الصحي ركيزة أساسية لمنع مخاطر الأمراض المعدية والحد منها.

ينبغي للبلدان والجهات المسؤولة الأخرى أن تكفل التعامل الآمن مع النفائيات والتخلص منها باعتبار ذلك عنصراً حيوياً من عناصر الاستجابة الطارئة الفاعلة والشاملة ومعالجة إدارة النفائيات، بما في ذلك النفائيات الطبية والمنزلية وغيرها من النفائيات الخطرة، وتقديم ذلك في صورة خدمة عامة عاجلة وأساسية. ولابدّ من ضمان الإدارة الفاعلة والعادلة للنفائيات الطبية الحيوية ونفائيات الرعاية الصحية من خلال التحدد المناسب والجمع والفصل والتخزين والنقل والمعالجة والحماية والتدريب والتخلص.

07

إعادة البناء على نحو أفضل

يتطلب النهج القائم على الحقوق للتعافي من جائحة "كوفيد-19" والاستجابة لها إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر استدامة. وينبغي أن تحمي حزم التحفيز الاقتصادي الفئات الأكثر ضعفاً وأن تعود بالفائدة عليها مع تعزيز الجهود المبذولة لإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والحد من الاحترار العالمي إلى أقصى حد ممكن.

تتيح الاستجابة للجائحة الفرصة لدعم تدابير الحماية الاجتماعية المحسنة، والانتقال العادل إلى اقتصاد مستدام خالٍ من الكربون قائم على الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا السليمة بيئياً، والاستخدام المستدام للموارد، وتمكين المجتمع المحلي، وسبل كسب العيش الكريم.

ينبغي للبلدان أن تعمل على نحو جماعي وفردى من أجل حشد الحد الأقصى من الموارد المتاحة لإعادة البناء بطريقة أفضل. يُعدّ تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب عن جائحة "كوفيد-19" على الصعيد القطري، والتحليل القطري المشترك، وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ونداء الأمين العام للأمم المتحدة للعمل من أجل حقوق الإنسان ركائز جوهرية لإعادة البناء على نحو أفضل ولإعمال حق الإنسان في التمتع ببيئة صحية.

ويجب كذلك أن تُصان حقوق جميع الأشخاص في الاستفادة من العلم وتطبيقاته بغية ضمان مشاركة الحلول الموضوعية للمشاكل العالمية، مثل لقاح "كوفيد-19" أو التقنيات السليمة بيئياً، من قبل الجميع بإنصاف. وستصبح الاقتصادات المنصفة والمستدامة والشاملة أكثر قوة على المدى الطويل.

يقع على عاتق جميع البلدان الالتزام بالسعي من أجل تحقيق التنمية التي تعود بالفائدة على البشر والكوكب على حدٍ سواء وتوزيع فوائدها بإنصاف. وتضطلع الشركات بالمسؤولية عن احترام حقوق الإنسان وسيعود المضي قدماً في جهود التنمية المستدامة بالفائدة عليها أيضاً.

08

التعلم من جائحة "كوفيد-19"

بغية التصدي للمخاطر العالمية، لا يساهم العمل الجماعي التشاركي والسريع والقائم على الأدلة في تحقيق أفضل النتائج فحسب، بل يساهم أيضاً في إعمال التزامات حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون الاستجابات الفاعلة لجائحة "كوفيد-19" والأزمات البيئية بمثابة استجابات عالمية قائمة على التضامن والتعاطف وصون كرامة الإنسان وسلامة البيئة.

يجب أن تستند الإجراءات المطلوبة والتعاون الدولي إلى التزامات البلدان وغيرها من الجهات المسؤولة المنصوص عليها في الأطر والصكوك القانونية الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الحق في التنمية، وإعلان ريو.

تستدعي الحاجة إقامة تعاون بين الحكومات والشركاء الدوليين والمجتمع المدني والنشطاء والقطاع الخاص وجميع الأفراد والشعوب لإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ولتحقيق تنمية مستدامة عادلة تلبى احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

الإخراج والتصميم
بدعم من:

giz

الوزارة الاتحادية
للتعاون الاقتصادي
والتنمية

